



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الثالث

2019

العدد التاسع

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الثالث - 2019)

Early Warning Report for the Banking Sector
(Third Quarter– 2019)

البنك المركزي العراقي

2019

البنك المركزي العراقي – 2019

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي – الفصل الثالث 2019

البنك المركزي العراقي- العراق – بغداد – شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص.ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1 - 2
الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة	3 - 10
اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي	3 - 5
ثانياً/ كفاية الاحتياطات	5 - 7
1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)	5 - 6
2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)	6 - 7
ثالثاً/ التغير في معدلات اسعار الفائدة	7 - 10
1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع	7 - 8
2-سعر الفائدة الحقيقي	9 - 10
الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف	11 - 24
1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف	11
2- الودائع المصارفية / M_2	11 - 13
3-إجمالي الائتمان النقدي /إجمالي الودائع	13 - 14
4-المضاعف النقدي	14 - 15
5-ربحية المصارف	16
6-القروض المتعثره/ إجمالي الائتمان النقدي	16-17
7-القروض المتعثره/ إجمالي الودائع	17-18
8-القروض المتعثره/ إجمالي الاصول	18-19
9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف	19 - 21
10- فجوة الائتمان للنتاج	21 - 24
الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي	25 - 28
أولاً/ معدل التضخم	25
ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP	26 - 27
ثالثاً/ معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي GDP	27 - 28

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي	1
5	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة الدينار	2
6	نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع M_2	3
7	معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد M_2 ، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد M_2	4
9	اسعار الفائدة على الودائع، قيمة الدينار	5
10	سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، أسعار الفائدة الاسمية، الودائع الثابتة وودائع التوفير	6
10	سعر الصرف (النافذة، السوق) وفجوة سعر الصرف	7
12	نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية الى M_2	8
13	نسبة الودائع الثابتة والتوفير والجارية الى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	9
14	نسبة إجمالي الائتمان الى إجمالي الودائع	10
15	نسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية و المضاعف النقدي	11
16	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات	12
17	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي	13
18	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع	14
19	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	15
20	رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها	16
22	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	17
25	معدل التضخم، معدل سعر الفائدة الحقيقي	18
27	نسبة حوالات الخزينة إلى الدين العام الداخلي	19
28	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	20

قائمة الأطر

24-23	طريقة احتساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي (Credit- GDP- Gap)	1
-------	--	---

المقدمة

يعدُّ تقرير الإنذار المبكر أحد أهم التقارير الصادرة من قسم الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي كون هذا التقرير يتضمن على العديد من المؤشرات التي تخص السياسة النقدية في العراق وأداء القطاع المصرفي بشكل عام، والتي يعتبر البنك المركزي العراقي المسؤول الاول عنها، أن هذا التقرير يقدم إلى صناع القرار في السياسة النقدية تفصيل عن عمل الجهاز المصرفي وتحديد أهم المخاطر التي من الممكن أن يواجهها الجهاز المصرفي وبالتالي اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذه المخاطر وتصحيح الاختلالات أن وجدت، أذ يشتمل تقرير الإنذار المبكر على ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات التي تفسر استقرار قيمة العملة المحلية وأداء الجهاز المصرفي وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

إذ تضمّن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة والتي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) استقراراً أثناء الفصل الثالث من عام 2019، فيما شهدت قيمة الدينار العراقي تحسناً طفيفاً أثناء الفصل الثالث من عام 2019 بالمقارنة بذات النسبة في الفصل الثالث من عام 2018، كما شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) ارتفاعاً في الفصل الثالث من عام 2019 وصلت إلى (78.8%) بعد أن كانت (74.7%) في الفصل الثالث للعام 2018.

فيما تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، أذ مازالت المصارف العراقية تتبع سياسة تحفظية في عملها وهذا ما يعكسه مؤشر المضاعف النقدي الذي أنخفض في الفصل الثالث عام 2019 إلى (1.37%) بعد أن كان (1.5%) لنفس الفصل عام 2018، كما وانخفضت نسبة الودائع لدى الجهاز المصرفي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) إلى (56%) في الفصل الثالث عام 2019 بعد أن كان (57%) لنفس الفصل عام 2018، ايضاً أنخفض حجم الائتمان النقدي إلى الودائع من (51%) في الفصل الثالث عام 2018 إلى (50.3%) عام 2019، وهذا الامر يعكس السياسة التحفظية للمصارف العاملة.

وقد تضمن الفصل الثالث تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات الأثر على الجهاز المصرفي، ومن خلال تحليل هذه المؤشرات تبين أن معدل التضخم سجل انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثالث من عام 2019 ليصل إلى (-0.9%) بعد أن سجل (1%) أثناء الفصل الثالث من عام 2018 نتيجة انخفاض أسعار أغلب الفقرات الداخلة في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق، من ناحية أخرى، سجلت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP انخفاضاً أثناء الفصل الثالث من عام 2019 لتصل إلى (10%) بعدما كانت (27.3%) أثناء الفصل الثالث من عام 2018، كما شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً واضحاً في النمو أثناء الفصل الثالث من العام 2019، إذ سجل النمو تراجعاً بنسبة (-3.1%) أثناء الفصل الثالث من عام 2019 مقارنة بذات الفصل من العام 2018.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹:

تعد أداة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية في العراق، وذلك لكونها تشكل إلى جانب الأدوات الأخرى آلية فعالة لحماية الإقتصاد العراقي من الصدمات الداخلية والخارجية التي قد تواجهه، كما إن التقلبات العالية التي قد تحصل في سعر الصرف تترك آثار سلبية على قيمة الدينار وعلى معظم المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهذه التقلبات تكون نتيجة لاسباب عدة اهمها المضاربات وتذبذب الطلب على الدولار أو المعروض منه.

لذا يعد قياس مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي لمتابعة التحركات التي تحصل في سوق الصرف أمر غاية بالاهمية، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط السوق (عرضاً وطلباً) على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال إدخال صافي الاحتياطيات الأجنبية بصفة مؤثر أساس في سعر الصرف في العراق، علماً أنه توجد متغيرات أخرى تؤثر على مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي منها أسعار الفائدة وحجم الائتمان، إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI) أثناء الفصل الثالث من عام 2019 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ أن استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، فقد

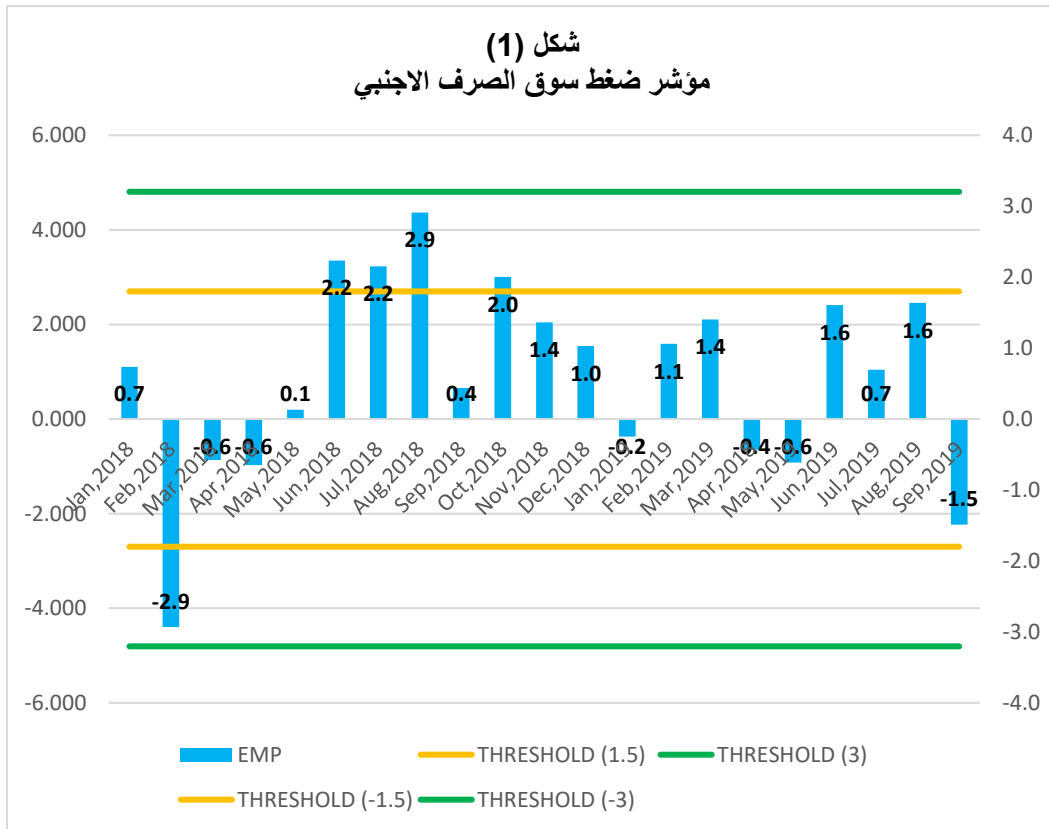
¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma \Delta \% er} \Delta \% er + \frac{1}{\sigma \Delta res} \Delta res$$

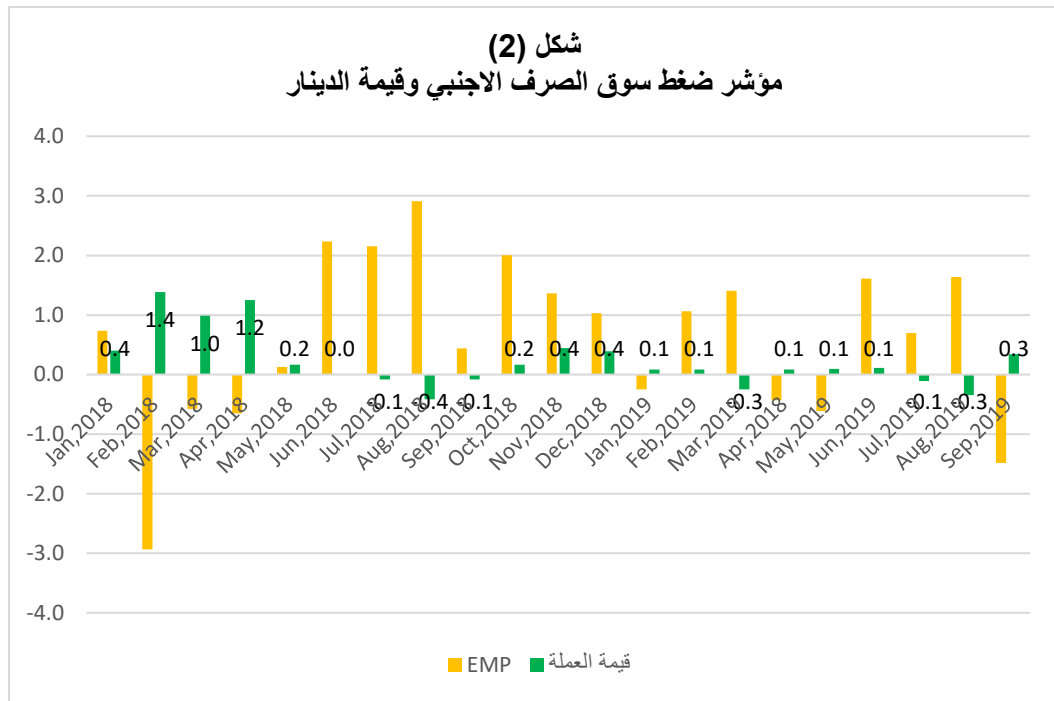
للمزيد انظر :

IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

سجلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (-1.5) اثناء شهر ايلول من عام 2019 بعدما كانت قيمته (0.4) اثناء ذات الشهر من العام 2018، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي ليصل إلى (80,158) مليار دينار وارتفاع سعر صرف الدينار في الاسواق من (1201) دينار للدولار في شهر ايلول من عام 2018 ليصل إلى (1195) دينار للدولار في ذات المدة من عام 2019.



وقد شتت قيمة الدينار العراقي ارتفاعاً أثناء شهر ايلول من عام 2019 بنسبة (0.3) مقارنة بالنسبة ذاتها في شهر حزيران من عام 2018 والبالغة (-0.1) نتيجة ارتفاع سعر صرف الدينار في شهر أيلول 2019 ليصل إلى (1195) دينار للدولار بعدما كان (1201) دينار للدولار في شهر ايلول في عام 2018، وكما موضح في الشكل (2).

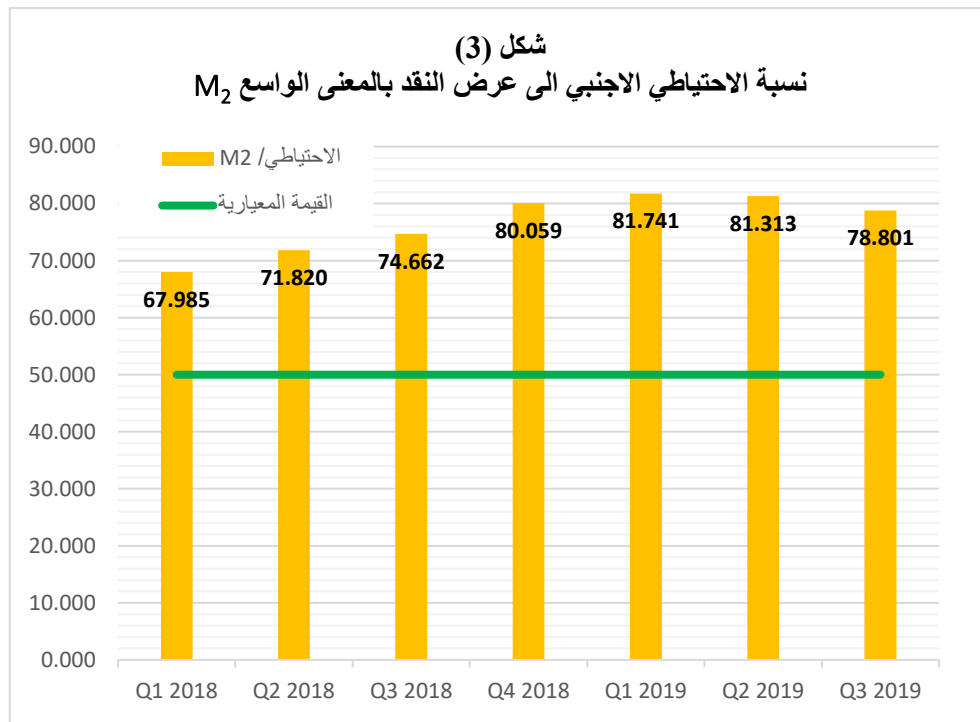


ثانياً/ كفاية الاحتياطات:

1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂):

تعد هذه النسبة مؤشر جيد لقياس قدرة البنك المركزي في التأثير على قيمة العملة المحلية وضمان استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار، كما أن ارتفاعها يساعد على توفر مصدات كافية لمواجهة الصدمات التي قد تحدث في حال انخفاض الاحتياطات من العملة الاجنبية، كما أن ارتفاع هذا المؤشر يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالدينار العراقي والاقتصاد بشكل عام.

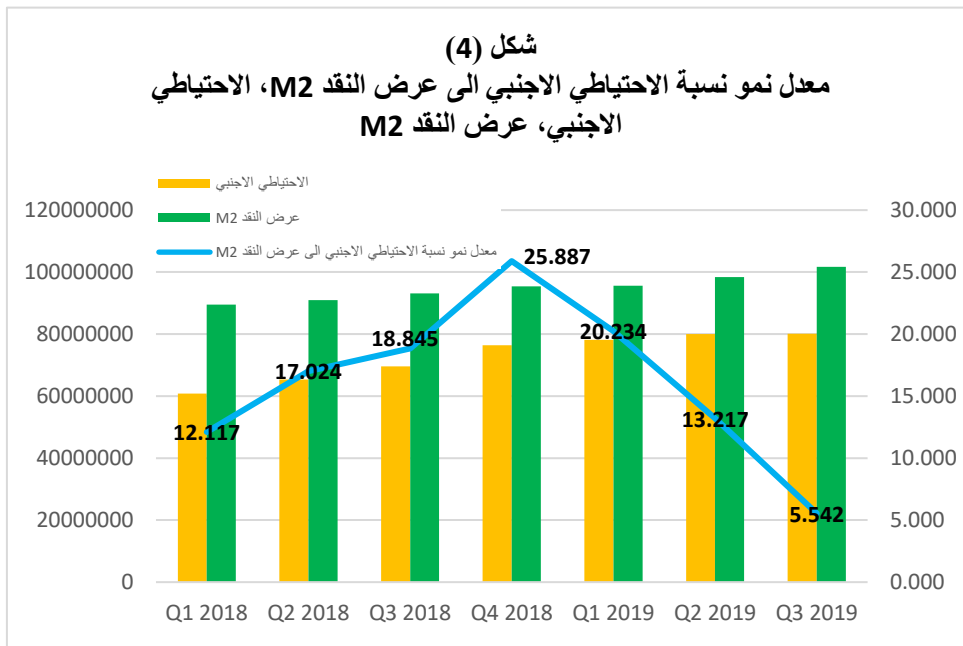
إذ سجّلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ارتفاعاً في الفصل الثالث من عام 2019 وصلت إلى (78.8%) بعد أن كانت (74.7%) في الفصل الثالث للعام 2018 وكما في الشكل (3)، وهي نسبة مطمئنة مقارنة مع النسبة المعيارية التي لا تقل عن (50%)، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي بحال جيد، ومن ثمّ فإنّه لا يوجد ضغط أو تقلبات حادة متوقعة على قيمة الدينار العراقي على الاقل في الآجل القصير، بالإضافة إلى زيادة الثقة بالدينار العراقي طالما أنه قابل للتحويل وبسهولة إلى العملات الأجنبية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M₂):

شهد نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M₂) تراجعاً أثناء الفصل الثالث من العام 2019 ليصل إلى (5.5%) مقارنة في الفصل الثالث من عام 2018 وعلى النحو المبين في الشكل (4)، إذ شهد حجم الاحتياطي الأجنبي ارتفاعاً بنسبة (15.2%) أثناء الفصل الثالث من عام 2019 ليصل إلى (80158) مليار دينار بعد أن كان (96563) مليار دينار في الفصل الثالث من عام 2018، بذات الوقت شهد عرض النقد الواسع (M₂) ارتفاعاً بنسبة (9.2%) أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (101723) مليار دينار بعد أن كان (90973) مليار دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2018، وبالتالي فإن ارتفاع حجم الاحتياطي بشكل أكبر من ارتفاع حجم عرض النقد الواسع (M₂) أدى إلى تباطؤ نمو نسبة الاحتياطي إلى عرض النقد الواسع (M₂).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع¹:

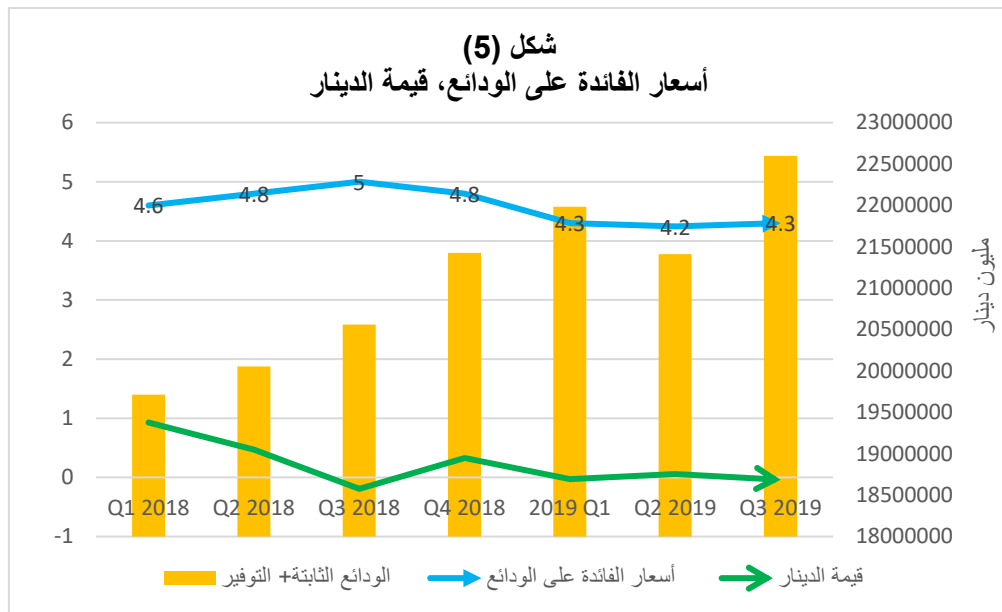
شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل إنخفاضاً أثناء الفصل الثالث من العام 2019 لتصل إلى (4.3%) بعدما كانت (5%) أثناء الفصل الثالث من العام 2018، ويوضح الشكل (5) اتجاهات كلٍّ من معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار وحجم الودائع الذي يشير إلى ضعف العلاقة الطردية بين متغير معدل أسعار الفائدة والمتغيرين الآخرين، وبالاتماد على البيانات الفصلية يلاحظ أن قيمة الدينار شهدت إنخفاضاً طفيفاً في الفصل الثالث 2019 لتصل إلى (-0.04%) بالمقارنة مع قيمتها في الفصل الثالث 2018 التي بلغت (-0.19%).

إذ إنّ زيادة حجم ودائع القطاع الخاص من (20561) مليار دينار في الفصل الثالث من عام 2018 إلى (22599) مليار دينار في الفصل الثالث من عام 2019 وبنسبة نمو كبيرة بلغت (10%) وكما موضح بالشكل (5)، وهي دليل على نجاح توجه البنك المركزي العراقي على تعزيز الشمول المالي من خلال الاستمرار بتوطين الرواتب وتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية لاسيما لموظفي القطاع العام بالإضافة للقطاع الخاص مما شجع على زيادة حجم الودائع لدى المصارف، وهذا ما انعكس على زيادة الوعي المصرفي للأفراد وارتفاع ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.

تعد العلاقة بين قيمة العملة وأسعار الفائدة في العراق ضعيفة جداً، إذ تم إثباتها من خلال نتائج التحليل القياسي الذي أكد ضعف العلاقة بين المتغيرين²، فضلاً عن ذلك فقد وجد التحليل القياسي ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وحجم الودائع.

¹ شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، الودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

² تم تقدير العلاقة بين معدل أسعار الفائدة على الودائع وقيمة الدينار باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression VAR خلال المدة من شهر كانون الثاني لعام 2016 إلى غاية شهر ايلول من عام 2019، وبعد تجاوز الانموذج المقدر جميع الاختبارات الاحصائية أوضحت النتائج ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار.



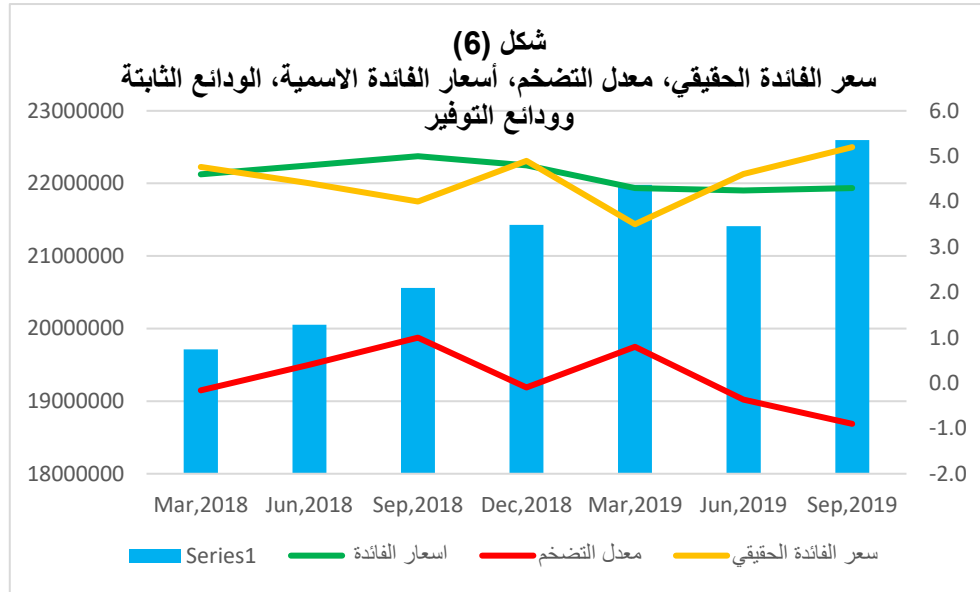
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

2- سعر الفائدة الحقيقي¹:

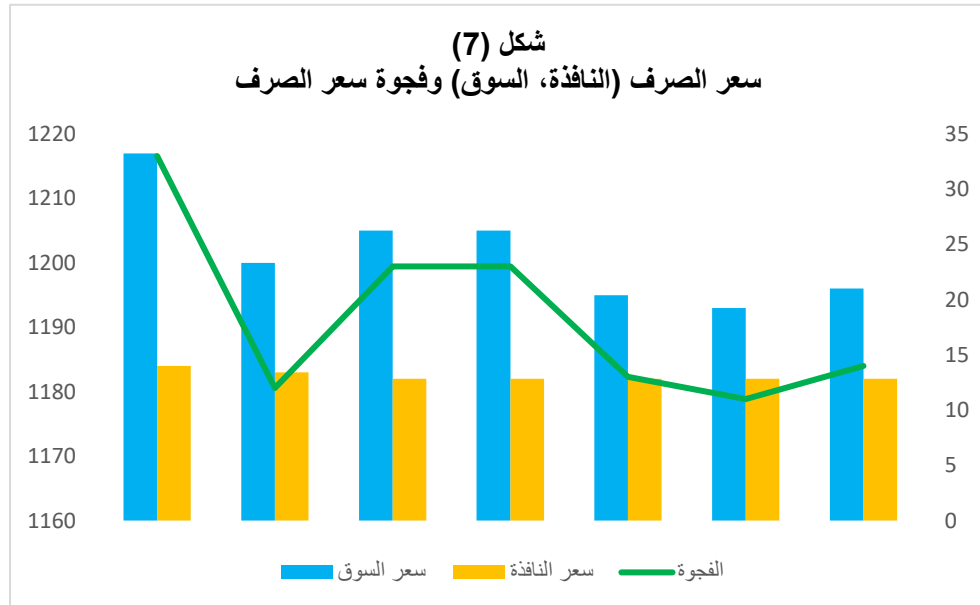
يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي و معدل التضخم، إذ سجل سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعاً أثناء الفصل الثالث من عام 2019 ليصل إلى (5.2%) بعدما كانت قيمته (4.0%) في الفصل الثالث من عام 2018، إذ كان لانخفاض معدل التضخم بنسبة (-0.9%) أثناء الفصل الثالث من عام 2019 مقارنة بذات الفصل من عام 2018 دور في ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إذ يتم من خلال احتساب سعر الفائدة الحقيقي إزالة آثار التضخم ليعكس العائد الحقيقي على الودائع (التوفير والثابتة) التي شهدت ارتفاعاً كبيراً بنسبة (10%) أثناء الفصل الثالث من عام 2019 مقارنة في الفصل الثالث من عام 2018، وعلى النحو المبين في الشكل (6)، إذ يعكس هذا الارتفاع في حجم الودائع الزيادة في الطلب على العملة المحلية بصفاتها مخزن للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة وكذلك استقرار أسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف التي وصلت إلى (14) دينار فقط بين سعر النافذة وسعر السوق أثناء الفصل الثالث من

¹ يحتسب سعر الفائدة الحقيقي من خلال طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي، اي عندما يكون معدل التضخم صفراً فان سعر الفائدة الحقيقي هو ذات سعر الفائدة الاسمي.

عام 2019 فيما بلغت (23) ديناراً اثناء الفصل الثالث من عام 2018، وبالتالي تم تقليص حجم المضاربة على العملة المحلية وزيادة ثقة الجمهور بها وكما في الشكل (7).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

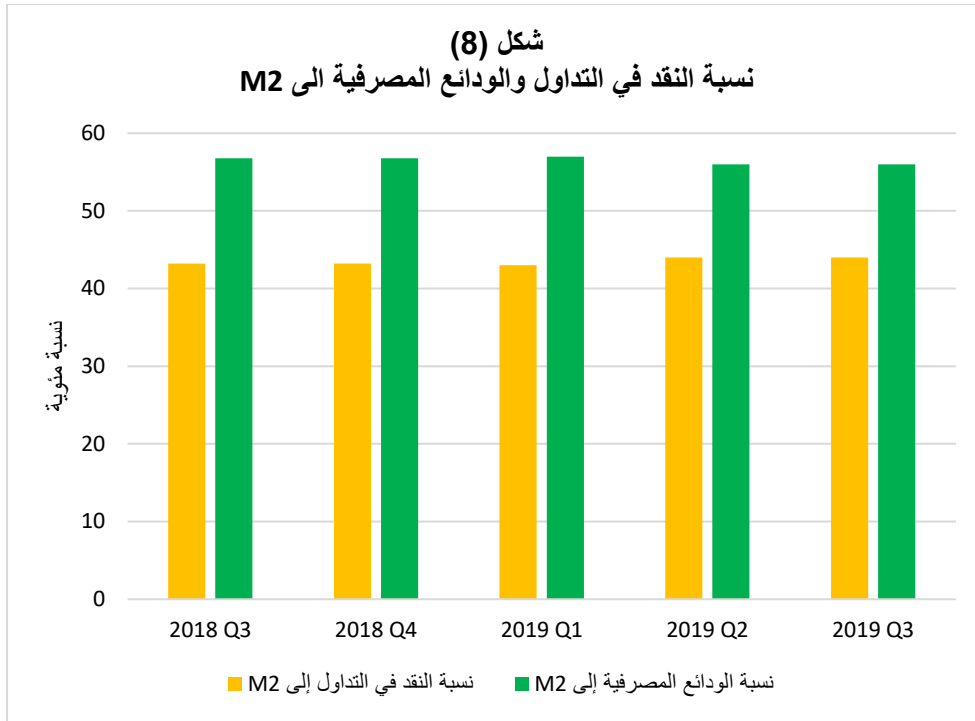
يعكس هذا المؤشر هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة الذي قد تعاني منه بعض المصارف، وكلما زاد حجم القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف يشير إلى توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

قد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للإقراض ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضروري للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثالث من عام 2019.

2- الودائع المصرفية / M_2 :

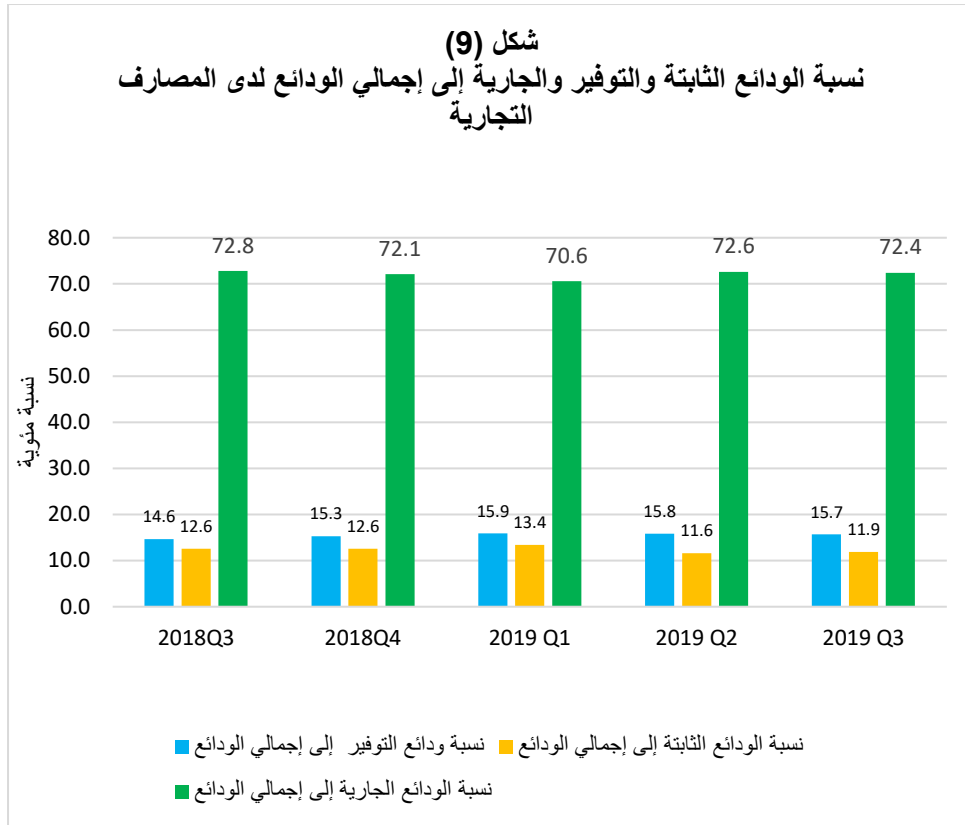
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، إن ارتفاع هذه النسبة يُعدُّ مؤشراً جيداً على ثقة الأفراد بالمصارف.

يوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى M_2 والتي انخفضت بشكل طفيف من (57%) في الفصل الثالث من عام 2018 إلى (56%) من الفصل نفسه من عام 2019، وفي المقابل ارتفعت نسبة النقد في التداول إلى M_2 من (43 %) في الفصل الثالث عام 2018 إلى (44%) للفصل نفسه من عام 2019.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

أما بالنسبة إلى أنواع الودائع لدى المصارف فيُلاحظ أنَّ الودائع الجارية صاحبة النسبة الأكبر لدى المصارف والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، أذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد انخفضت من (72.8 %) في الفصل الثالث عام 2018 إلى (72.4 %) لنفس الفصل عام 2019 بنسبة نمو سالبة (0.5- %)، فيما انخفضت الودائع الثابتة إلى (11.9 %) في الفصل الثالث عام 2019 بعدما كانت (12.6 %) من الفصل نفسه عام 2019 بنسبة نمو سالبة بلغت (5.5- %)، أما بالنسبة لودائع التوفير فقد ارتفعت من (14.6 %) في الفصل الثالث عام 2018 إلى (15.7 %) لنفس الفصل من عام 2019 بنسبة نمو بلغت (7.5 %)، ولكن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع بنسبة (8.4 %) أثناء الفصل الثالث 2019 بالمقارنة مع نفس الفصل من عام 2018.

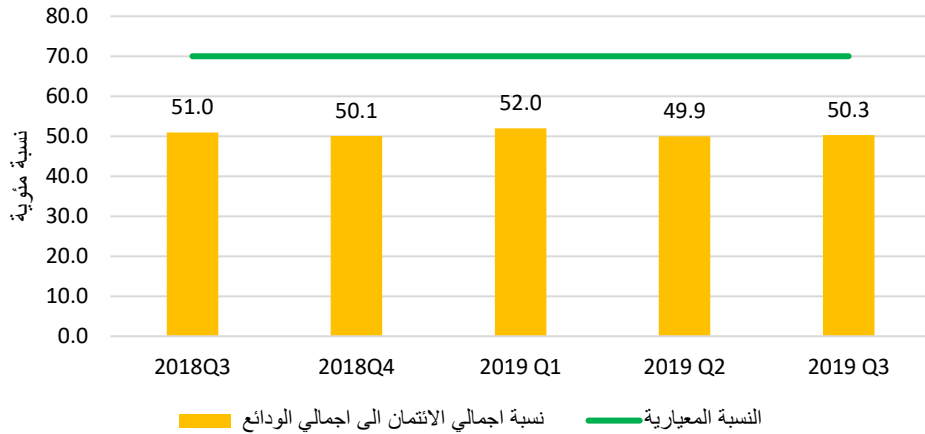


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

3-إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%). يُلاحظ من الشكل (10) أنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (50.3%) في الفصل الثالث 2019 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%).

شكل (10)
نسبة إجمالي الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع



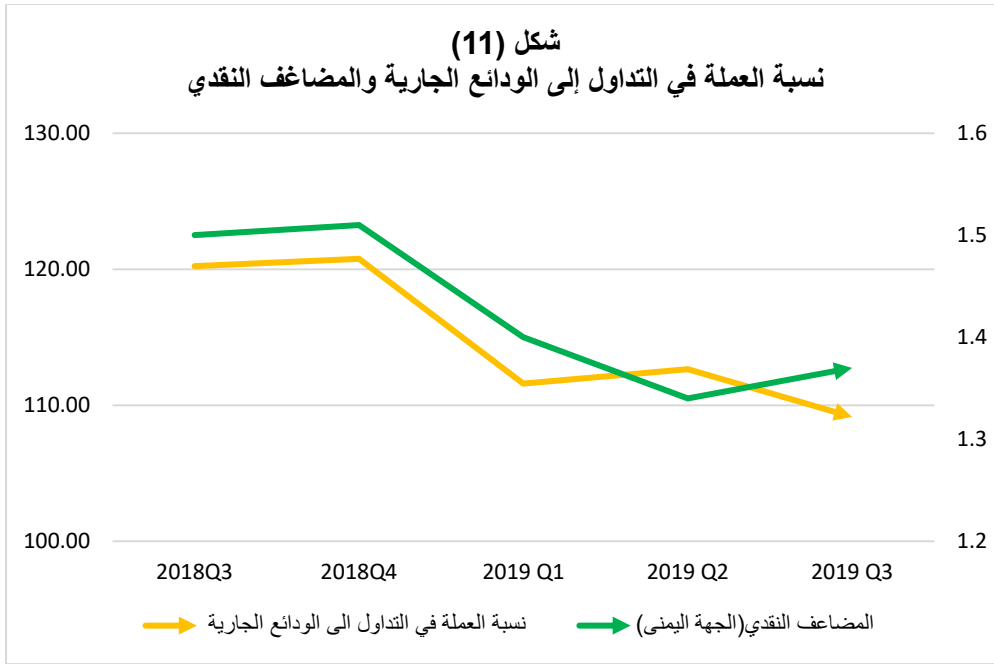
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

4- المضاعف النقدي:

يُعتبر المضاعف النقدي من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، أذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، كما ويبين قدرة المصارف على جذب الودائع، أذ أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزء مهم منها، وعليه يُعرّف المضاعف على أنه رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع إلى ائتمان، ويتمّ قياسه من طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 \ الأساس النقدي M_0)¹، ومن ثَمَّ فإنَّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعدُّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، والشكل (11) يوضح نسبة المضاعف النقدي:

¹ (M_0) الأساس النقدي: يمثل النقد المصدّر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي.

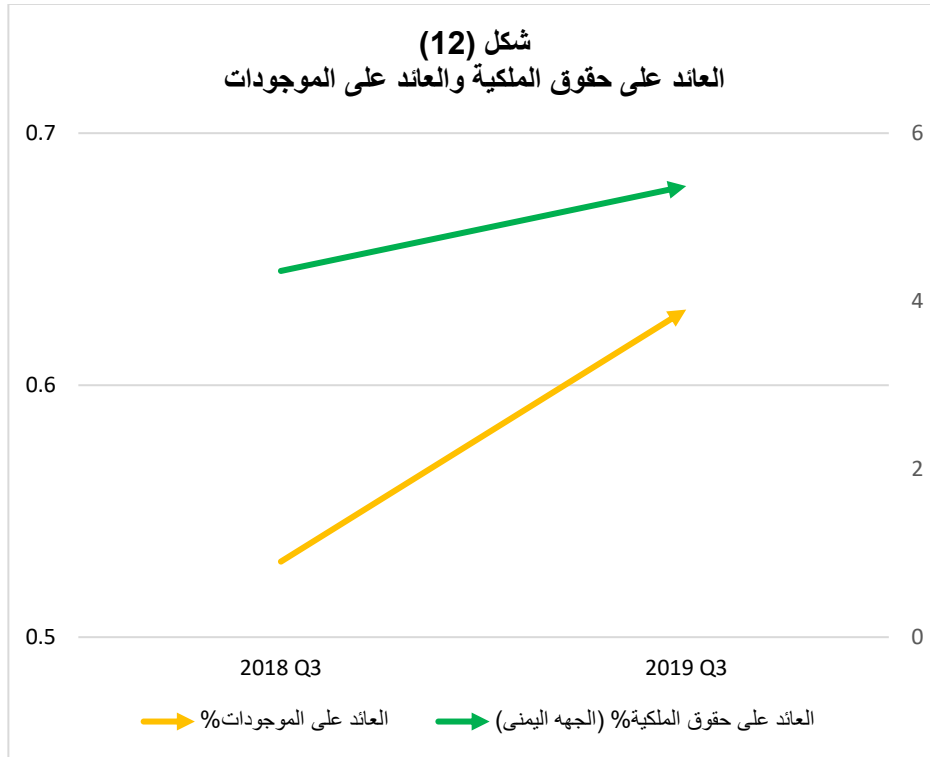
(M_2) عرض النقد الواسع: يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف العاملة.



يتبين من الشكل (11) انخفاض في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2019 ليصل الى (1.37%) بعد أن كان (1.5%) في نفس الفصل لعام 2018، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي يعود إلى انخفاض النشاط المصرفي خلال الفصل الثالث من عام 2019، أذ بلغ معدل نمو الائتمان النقدي خلال الفترة من الفصل الثالث من عام 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019 (0.06) أي أن المصارف أتبعَت سياسة تحفظية في عملية منح الائتمان مما أدى إلى انخفاض في قيمة المضاعف النقدي، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يعد الأساس في خلق المضاعف النقدي، كما أن انخفاض قيمة المضاعف النقدي يعد مؤشر لضعف استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

5-ربحية المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:

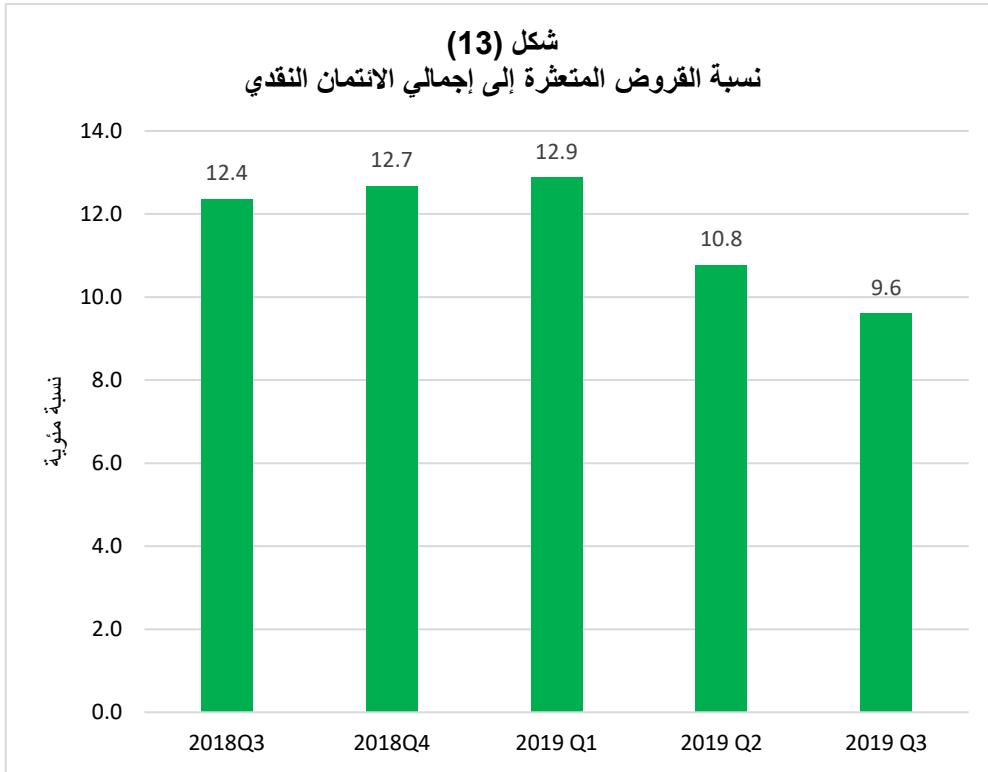


يوضح الشكل (12) أن نسبة العائد على الموجودات ارتفعت في الفصل الثالث لعام 2019 إلى (0.63%) بعد أن كان (0.53%) للفصل نفسه لعام 2018، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (4.36%) في الفصل الثاني لعام 2018 إلى (5.37%) للفصل نفسه من عام 2019.

6-القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل

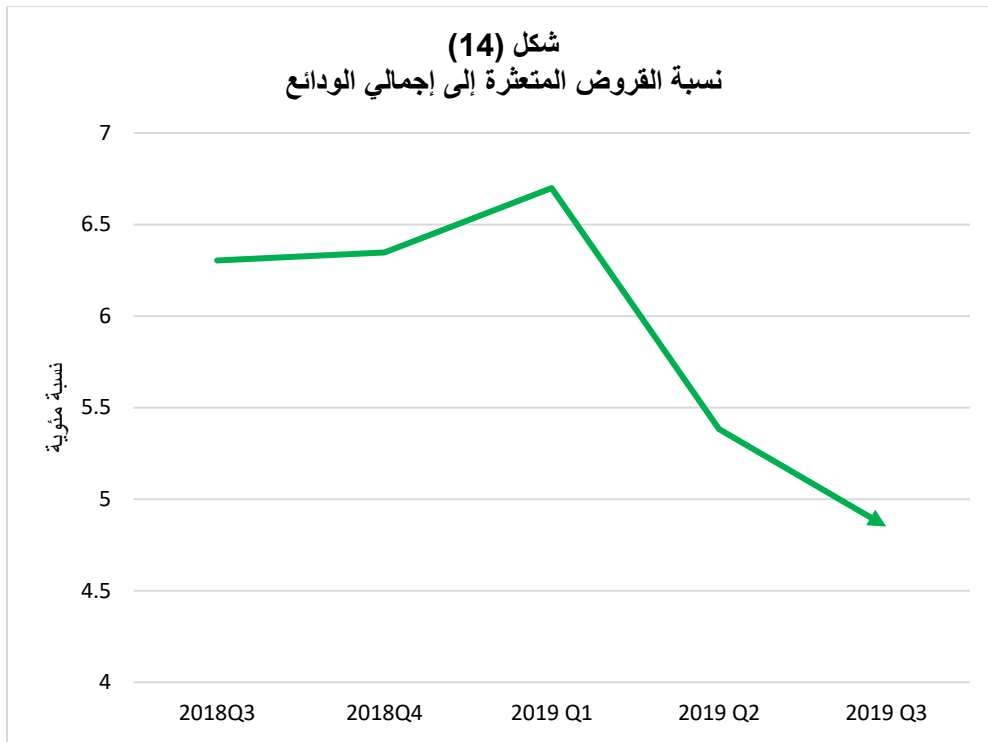
الثاني من عام 2019 بلغت (9.6%) بعد أن كانت (12.4%) للفصل نفسه عام 2018، بمعدل نمو سالب (22.5- %)، أن انخفاض نسبة الديون المتعثرة يعد أمر إيجابي بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي، أذ يدل على أن المصارف باتت أكثر حيطة في منح الائتمان إلى الأفراد، وهذا الأمر يزيد من رصانة المصارف المالية ويقلل من أمكانية تعثرها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (14) يوضح ذلك:



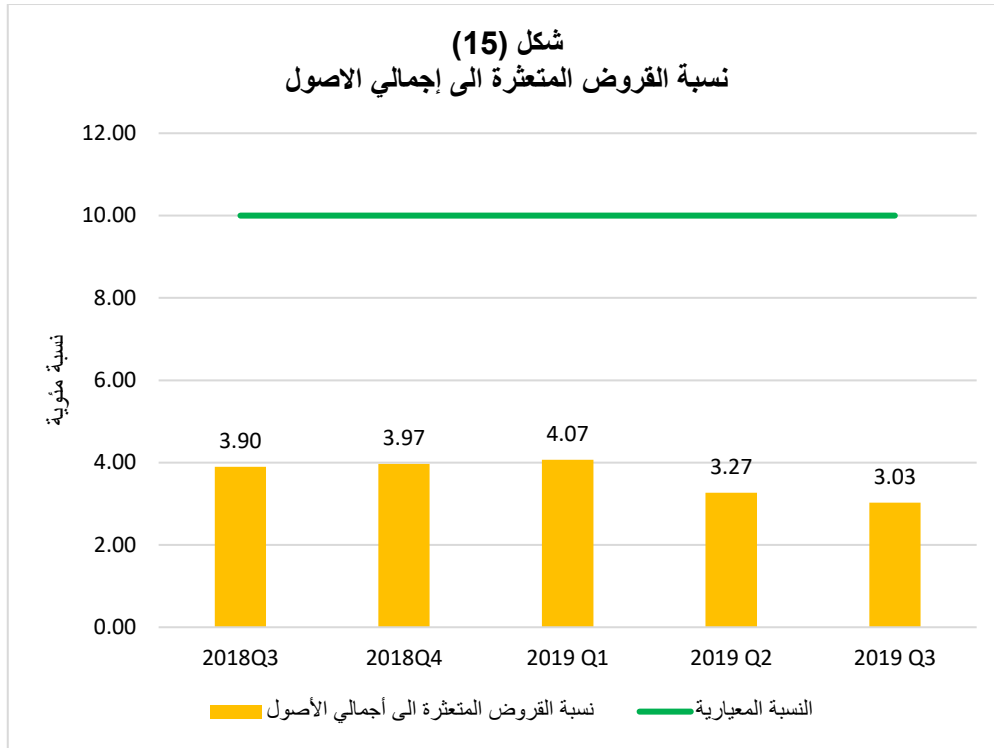
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يبيّن الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (6.3%) في الفصل الثالث لعام 2018 إلى (4.8%) لنفس الفصل من عام 2019، أن هذا الانخفاض يعد مؤشر إيجابي لأداء القطاع المصرفي.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية¹.

¹ Asli Demirguc –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

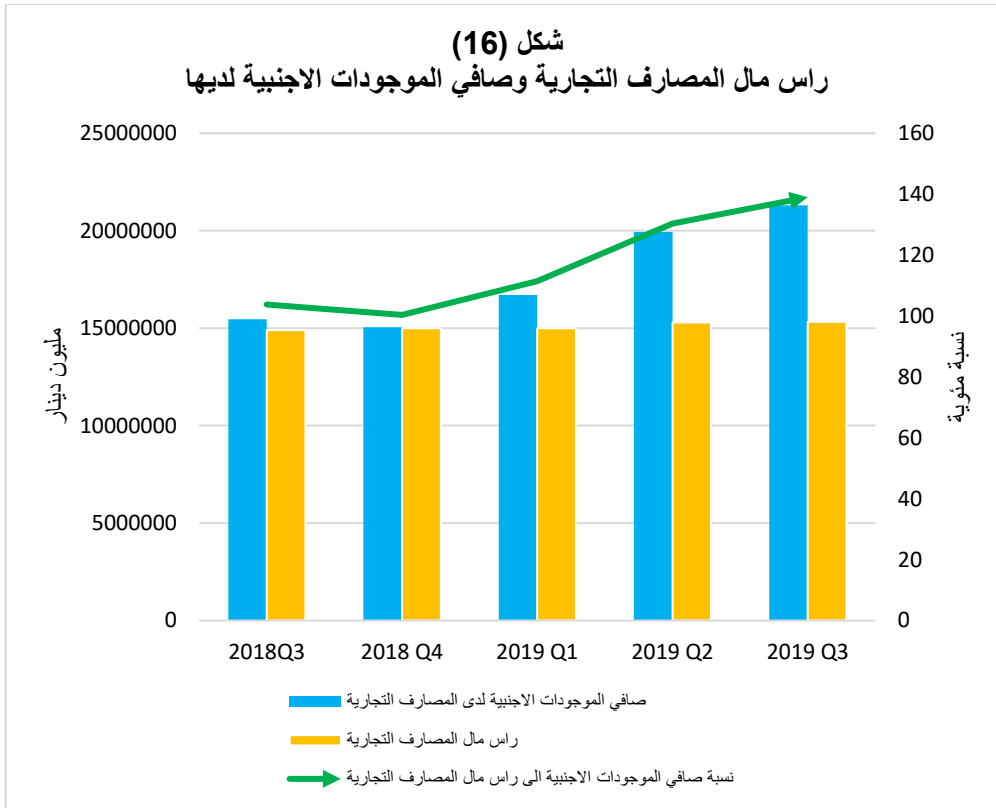


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويلاحظ أنّ النسبة انخفضت إلى (3.03%) في الفصل الثالث لعام 2019 بعد أنّ كانت (3.9%) لنفس الفصل عام 2018، أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية.

9-صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، الشكل (16) يوضح هذه النسبة والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الاجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات حادة:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

من الشكل (16) يُلاحظ أنَّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد ارتفعت من (103%) في الفصل الثالث من عام 2018، إلى (139.3%) للفصل نفسه من عام 2019، أن الارتفاع في هذه النسبة يرجع أساساً إلى نمو الموجودات الأجنبية بنسبة أكبر من نمو رؤوس الأموال، اذ نمت الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (37.7%) من الفصل الثالث عام 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019، بينما زادت رؤوس أموال المصارف التجارية بنسبة (2.8%) خلال نفس الفترة، هذا الارتفاع في نسبة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال وجود تقلبات في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار، لكن في المقابل هناك استقرار في أسعار الصرف عند (1194) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثالث لعام 2019 بعدما كان (1206) دينار للدولار لنفس الفصل

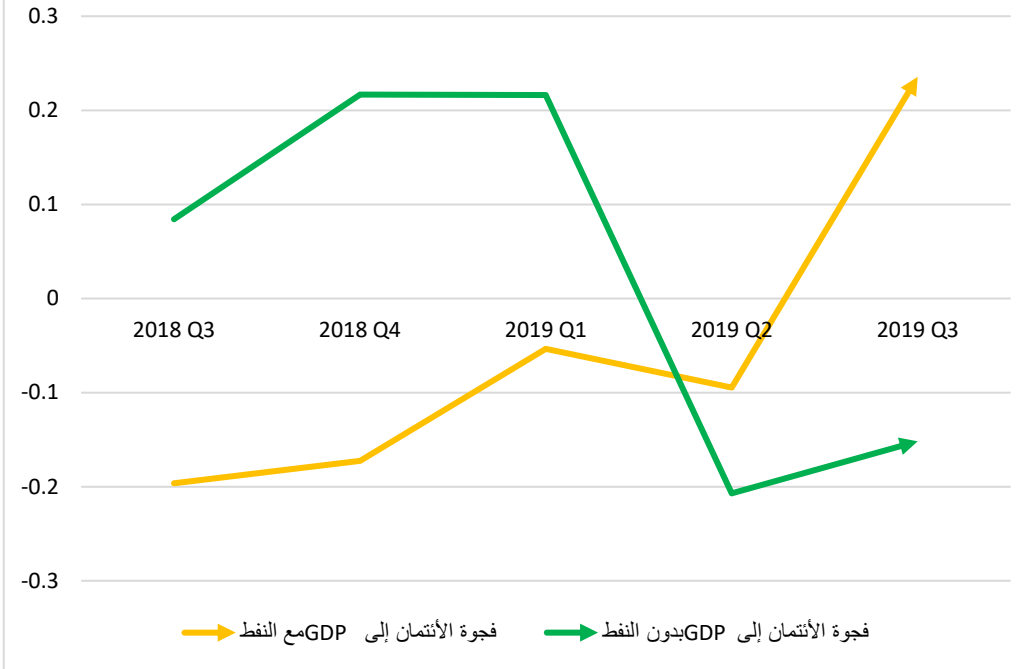
من عام 2018، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثَمَّ فإنَّ الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنَّ القطاع المصرفي العراقي غير معرَّض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاستقرار أسعار الصرف في العراق، بالإضافة إلى ذلك أن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي¹، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (78.9%) في الفصل الثالث عام 2019، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من قبل السلطة النقدية في العراق.

10- فجوة الائتمان للنتائج:

تُعرَّف فجوة الائتمان بأنَّها نسبة الائتمان المقدَّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت النسبة المقدرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنَّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثَمَّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (17) يوضح ذلك:

¹ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة اقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركية مثلاً.

شكل (17)
فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

إنَّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (10 %)، ومن الشكل (17) يتضح أنَّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد الصحيح في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وهي سالبة في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي دون نفط، وهذا يشير إلى أنَّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع الأخذ بمزيد من الحسابات قواعد منح الائتمان السليم المعروفة.

إطار 1: طريقة احتساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (Credit- GDP- Gap) :

تعد فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي أداة لقياس سرعة نمو الائتمان، ولغرض بناء احتياطات إضافية معاكسة Buffers Countercyclical للدورات المالية Cycle Financial اقترحت لجنة بازل Banking on Supervision (BCBS) Committee Basel أسلوباً لقياس تلك الدورات بواسطة استعمال الفجوات Gap، ويتم التوصل إلى تلك الفجوة من خلال الأتي:

أولاً: يتم استخراج نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة الآتية¹:

$$Cg = D_t / (GDP_{t-3} + GDP_{t-2} + GDP_{t-1} + GDP_t) \times 100 \%$$

أذ أن Cg = نسبة الائتمان النقدي إلى GDP

D_t = إجمالي الائتمان النقدي خلال فترة معينة.

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية.

t = الزمن.

ومن خلال المعادلة أعلاه يتم التوصل إلى نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تم تقسيم إجمالي الائتمان النقدي على مجموع الناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاثة السابقة إضافة الفصل الحالي، وتم اخذ الفصول السابقة للوصول إلى أدق النتائج وتعطي هذه النسبة صورة افضل حول نمو الائتمان، ثم بعد ذلك يتم ترشيح (filtering) هذه النسبة من اجل ازالة اتجاه الزمن الموجود فيها، واقترحت لجنة بازل استخدام مرشح (HP filter)، الذي تم اقتراحه اول مرة في عام 1997 من قبل (Prescott & Hodrick) نظراً للخصائص الجيدة التي يتمتع بها هذا المرشح، كما يوجد هنالك اختلاف في اختيار قيمة معامل (لمدا) حسب طبيعة البيانات سواء فصلية او سنوية او بسبب طبيعة المتغيرات المستخدمة، لذلك يقترح استخدام قيمة (400000) لمعامل لمدا للحصول على افضل النتائج الخاصة بالموضوع، من أجل ان تعطي نتائج أكثر دقة وذلك لان دورة الائتمان طويلة نسبياً، إذ تم تحديدها كحد أعلى (30) عام، واصبحت تعتمد من قبل بعض المؤسسات النقدية (مثال/ البنك المركزي المصري والبنك المركزي الالمانى وغيرها من البنوك) من اجل التعرف على نسبة نمو الائتمان وأخذ التدابير اللازمة اذا ما ارتفع بصورة كبيرة، ولكن بعد ذلك توصل بعض الباحثين إلى ان قيمة معامل (لمدا) كبيرة جداً وذلك لأن دورات الائتمان تختلف من دولة إلى أخرى وانه يجب تحديد قيمة هذا المعامل (لمدا) بما يتوافق مع دورة الائتمان في كل بلد، فاذا كانت دورة الائتمان (10) سنوات تكون قيمة معامل (لمدا) (1600) واذا كانت دورة الائتمان (15) سنة تكون قيمة معامل (لمدا) (25000) أما اذا كانت دورة الائتمان (20) تكون قيمة معلمة التجانس (125000)².

- 1- Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14
- 2- Jorge E. Galán, Measuring Credit-To-GDP Gaps. The Hodrick-Prescott Filter Revisited, BANCO DE ESPAÑA, 2019, P10-P17.

ثانياً: يتم تحديد قيمة الفجوة وذلك من خلال طرح الاتجاه العام لحاصل قسمة الائتمان على الناتج المحلي الإجمالي من حاصل قسمة الائتمان على الناتج المحلي الإجمالي، فتظهر قيمة الفجوة التي تم تحديد قيم معيارية لها وهي (2 - 10)، ويتم من خلال المعدلة الآتية¹:

$$G = C_g - T_t$$

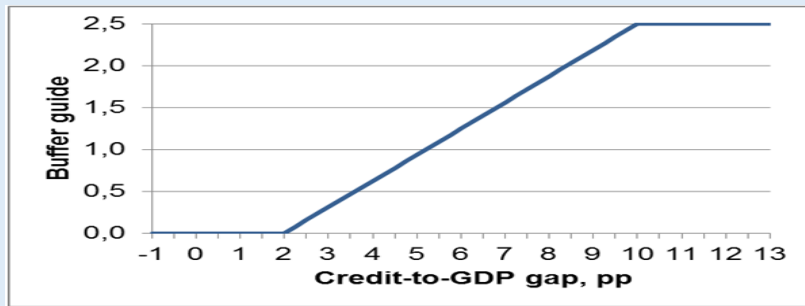
أذ أن G = فجوة الائتمان إلى GDP

C_g = نسبة الائتمان النقدي إلى GDP

T_t = الاتجاه العام لنسبة الائتمان النقدي مقسوم على GDP

ثالثاً: بعد تحديد قيمة الفجوة يتم اتخاذ القرار ببناء مصدات (Buffers)، وتتكون هذه المصدات من الاحتياطات الإضافية لرأس المال، وتكون قيمة هذه الاحتياطات التي تستخدم كمصدات تتراوح بين (0 - 2.5)، فإذا كانت قيمة الفجوة اقل او يساوي (2) لا يتم تخصيص اي مصدات لأن نمو الائتمان يعتبر ضعيف، أما إذا كانت قيمة الفجوة أكبر او يساوي (10) يتم تخصيص مصدات بنسبة (2.5) من احتياطات رأس المال لأن نمو الائتمان يعتبر كبير جداً ومن الممكن ان يشكل مخاطر مستقبلية، أما إذا كانت قيمة الفجوة بين (2 - 10) فإنه يتم تحديد احتياطات تلائم هذه الفجوة، والشكل الآتي يمثل العلاقة بين قيمة الفجوة والاحتياطات المطلوبة:

نسبة رأس المال الإضافي اللازم لتغطية فجوة الائتمان



Source: Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14.

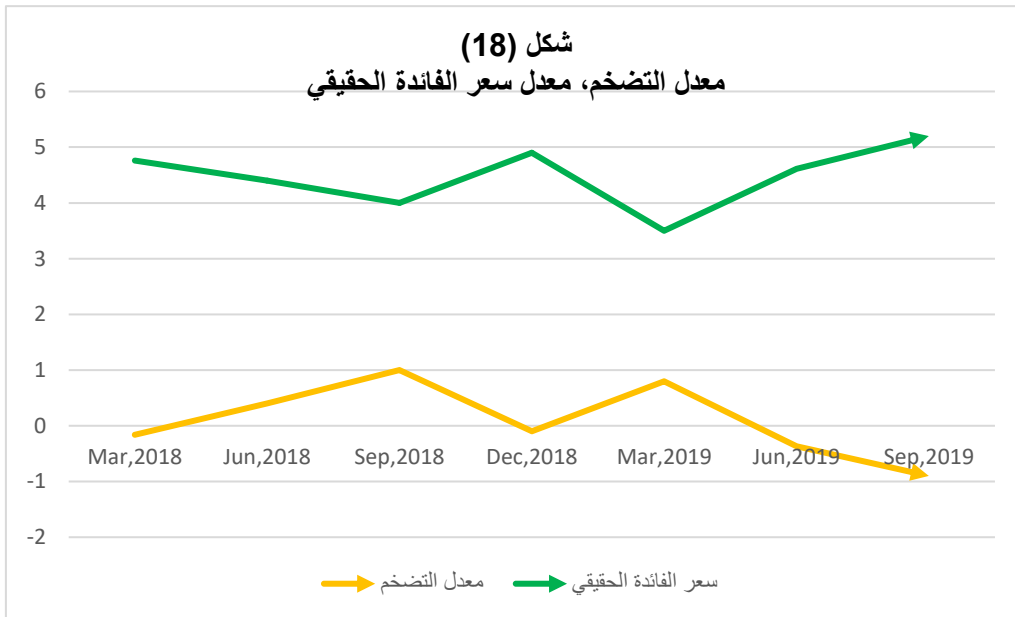
- 1- Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

سجل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثالث من عام 2019 ليصل إلى (-0.9%) بعد أن سجل (1%) أثناء الفصل الثالث من عام 2018 نتيجة انخفاض أسعار أغلب الفئات الداخلة في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق واهمها فقرة (الغذية والمشروبات غير الكحولية) بنسبة (-0.7%) والتي تشكل (29.6%) من إجمالي الفئات الداخلة في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وفترة (السكن، المياه، الكهرباء، الغاز) بنسبة (-1.9%) والتي تشكل وزن (25.3%) من إجمالي الفئات الداخلة في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ انعكس هذا الانخفاض على سعر الفائدة الحقيقي على الودائع والذي شهد ارتفاعاً ليصل إلى (5.2%) أثناء الفصل الثالث من عام 2019 بعد أن سجل (4%) أثناء الفصل الثالث من عام 2018 متأثراً بانخفاض التضخم وكما هي موضحة بالشكل (18).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

سجلت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP انخفاضاً أثناء الفصل الثالث من عام 2019 لتصل إلى (10%) بعدما كانت (27.3%) أثناء الفصل الثالث من عام 2018 وذلك نتيجة إنخفاض الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (6.7) ترليون دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2019 بعدما كان (19.2) ترليون أثناء الفصل الثالث من عام 2018 أي انخفض بنسبة (64-%)، وهو نتيجة التراجع بحجم الإيرادات الفعلية بنسبة وصلت إلى (-4.2%) لتسجل مبلغاً مقداره (73.2) ترليون دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2019 بعدما كانت (76.4) ترليون دينار في الفصل الثالث من عام 2018، على الرغم من انخفاض فائض الموازنة العامة إلا أن ضغط الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي قد انخفض، إذ انخفضت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية نسبة إلى إجمالي الدين الداخلي¹ من (33.5%) في الفصل الثالث من عام 2018 إلى (31%) في الفصل الثالث من عام 2019²، وكما هو موضح بالشكل (19).

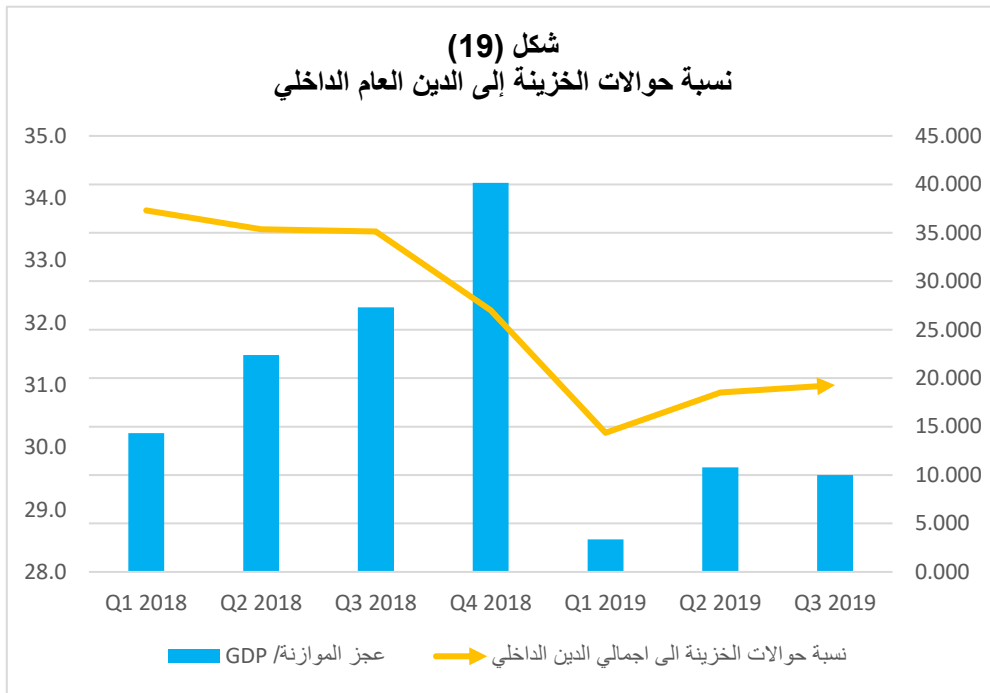
إن هذا التراجع بالضغط الحكومي على الدين الداخلي انعكس بتراجع مزاحمة المالية العامة للقطاع الخاص، وبالتالي تتوجه المصارف لمنح المزيد من الائتمان للقطاع الخاص، إذ أن هذا الأثر قد لا يظهر في الأجل القصير لأنه يعتمد بشكل كبير على مرونة الطلب على الائتمان وشروط منح الائتمان، لذلك توضح البيانات الاستقرار النسبي للطلب على الائتمان³ المقدم للقطاع الخاص أذ بلغ (30.1) ترليون دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2019 بعدما بلغت (29.8) ترليون دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2018.

¹ إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض مؤسسات مالية، السندات).

² البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

<http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

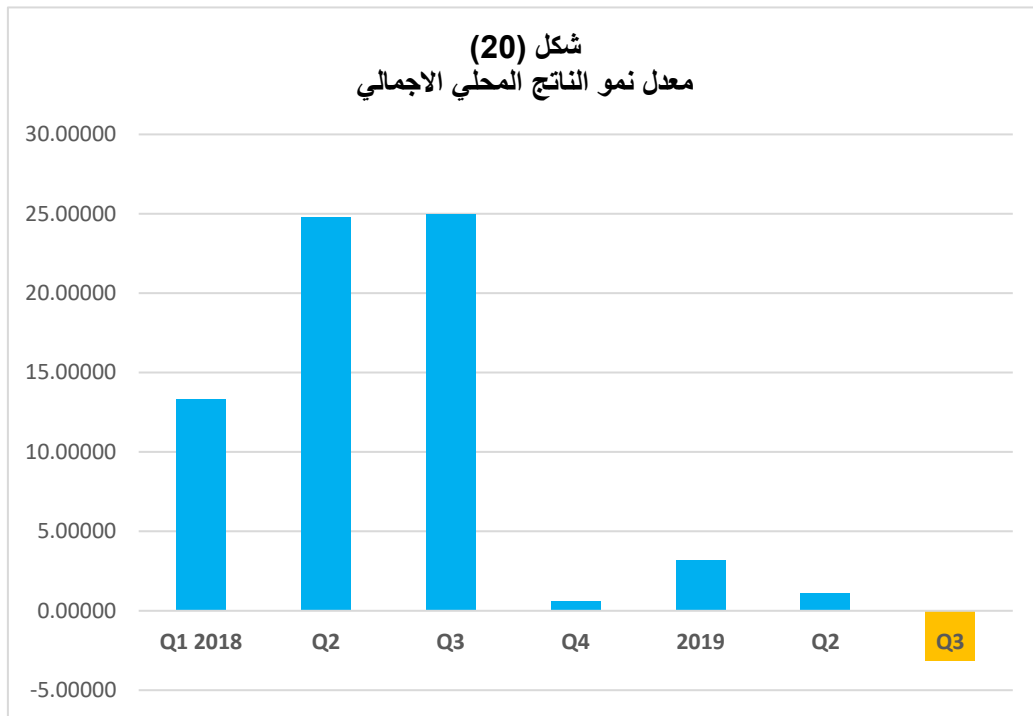
³ يشمل الائتمان النقدي والائتمان التعهدي المقدم الى القطاع الخاص.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً واضحاً في النمو اثناء الفصل الثالث من العام 2019، إذ تشير التقديرات إلى ان النمو سجل تراجعاً بنسبة (-3.1%) ليصل إلى (67955293) مليون دينار، بعد أن كان (70139748) مليون دينار لنفس الفصل عام 2018 وهو إنعكاس للتراجع في التطور الاقتصادي الذي يشهده البلاد، فقد سجل نشاط قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي تراجع بنسبة (-14%) اثناء الفصل الثالث من عام 2019 مقارنة بذات المدة من عام 2018 سيما وهو يشكل (47%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل الى (28028) مليار دينار في الفصل الثالث 2019 بعدما كان في الفصل الثاني من عام 2018 ما مقداره (32728) مليار دينار، كما في الشكل (20).



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

